

Access

حقوق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية

نشرة مجموعة عمل حقوق الضحايا - العدد 10 - شتاء 2007

المحكمة الجنائية الدولية توضح متطلبات عملية إنجاز طلبات الضحايا

للهوية. ولكن الدائرة التمهيديّة تقول انه في غياب توفر وثيقة رسمية فإنها تقبل إقراراً يؤكد هوية مقدم الطلب إذا حمل الإقرار توقيع اثنين من الشهود.

لكن على الشاهدين أن يوفر وثائق مقبولة لشخصيتيهما. وستقبل الدائرة التمهيديّة أيضاً إفادات مشابهة توضح العلاقة بين الضحية والشخص الذي يتولى الموضوع أو ينوب عن الضحية فيه.

طلب ضحايا ألا تكشف هوياتهم لمحامي الدفاع. ولكن الدائرة أكدت انه خلال طور التحقيق سيتم تحويل نسخ كاملة من الطلبات إلى مكتب المدعي العام ومكتب المحامي العام للدفاع. ورفضت الدائرة أيضاً طلباً بعدم الكشف عن الوسطاء لأجل حمايتهم. وميّزت الدائرة بين واجب حماية الضحايا والشهود في الإجراءات وبين حماية أعضاء المنظمات غير الحكومية الذين اختاروا التحرك بوصفهم وسطاء.

البقية على الصفحة رقم 2

ضافياً يفصل متطلبات إنجاز تقديم طلب مكتمل. وأقرت الدائرة التمهيديّة أيضاً بأن على قلم كتاب المحكمة في المستقبل أن يرسل فقط الطلبات المكتملة، مشفوعة بالتقارير ذات الصلة، إلى القضاة. وعلى قلم كتاب المحكمة ألا يرسل طلبات ناقصة إلا إذا لم يستطع الحصول على المعلومات المفقودة بعد فترة زمنية معقولة.

وفي إشارة مشجعة اعترفت الدائرة التمهيديّة بأن تجميع وثائق بغرض إثبات الهوية قد يكون صعباً بالنسبة لمقدمي الطلبات في بعض الأحوال بيد أن ذلك يحتاج إلى أسلوب يتسم بالمرونة. وتعتبر بطاقات الهوية الوطنية وشهادات الميلاد وشهادات قيادة السيارات وبطاقات الانتخاب والبطاقات الطلابية والشهادات التي تؤكد فقدان وثائق رسمية والوثائق التي تصدرها مراكز تأهيل الأطفال، من بين الوثائق الواردة بوصفها عناصر إثبات

في هذا العدد:

- المحكمة الجنائية الدولية توضح متطلبات

اشترك الضحايا

- أصوات من أرض الواقع تتحدث عن إحالة كاتانجا

إلى المحكمة الجنائية الدولية.

- التعاون في مجال اعتقال السودان.

- استراتيجية حول دور الضحايا.

- مجموعة عمل حقوق الضحايا الأوغندية تصدر بياناً حول اتفاقية

جوبا للمحاسبة.

- حملة مناهضة الاغتصاب تتلقى دعم الصندوق الاستئماني.

- حان الوقت لطرح موضوع اشترك الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية.

في 17 أغسطس 2007 أصدرت الدائرة التمهيديّة التي تنظر في الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية قراراً

أصوات من أرض الواقع حول إحالة كاتانجا



في 17 أكتوبر 2007 نقلت

السلطات الكونغولية جيرمين كاتانجا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ووجه له الاتهام في ست تهم تتعلق بجرائم حرب وثلاث تهم بجرائم ضد الإنسانية في منطقة إيتوري. وتتعلق كل الجرائم بهجوم على قرية بوجورو وقع في فبراير 2003 حيث زُعم أن نحو 200 من المدنيين قد قتلوا في مذبة، وأن الناجين منهم قد سُجنوا في مبنى مليء بالجثث. وقد أختطف النساء وخضعن للإستعباد الجنسي ونهبت القرية على أيدي مليشيات قوة إيتوري للمقاومة الوطنية (FRPI).

رحبت لبيادو هو (LIPADHO)، عصابة السلام وحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية تركز عملها في إيتوري، رحبت بالاعتقال

على أرض الواقع الفعلي في الكونغو كانت مشاعر الدهشة وفقدان اليقين والرضا والأمل من بين ردود الفعل التي عبر عنها الناشطون المحليون، خصوصاً أولئك الذين يعملون مع الضحايا في إيتوري. أتت مشاعر الدهشة وعدم اليقين أولاً لأن الإعلان عن اعتقال ونقل جيرمين كاتانجا، القائد المزعوم لمجموعة FRPI المسلحة (قوة إيتوري للمقاومة الوطنية)، قد جاء بعد يومين من نهاية عملية نزع السلاح وتجميع القوات ودمجها. وهذه العملية التي استمرت لسنوات عديدة تحت رعاية كوناير (المفوضية الوطنية لنزع السلاح وتجميع القوات ودمجها) هي عملية مدعومة بواسطة بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام (مونوك) وشهدت دمج عدد من قادة مجموعات إيتوري المسلحة في القوات الوطنية المسلحة في نفس الأسبوع الذي نقل فيه كاتانجا إلى لاهاي.

وقد تساءلت عناصر تنتمي لكيانات محلية مثل جيلبرت انجواندي منسق رابطة التعزيز والكرامة لضحايا إيتوري (APRODIVI) "لماذا تم اختيار هذه اللحظة بالذات ولماذا اختير جيرمين كاتانجا وليس فلوربييرت نديابو رئيس إيتوري الوطنية (FND) التي تمثل مجموعة المعارضة الرئيسية لمنظمة (UPC) التي كان يقودها توماس لوبانجا.

وبالرغم من هذه الأسئلة فإنه يبدو أن ثمة شعور هش باستعادة التوازن قد استقر في إيتوري. فبعد سنوات من طرح أسئلة حول لماذا لم تلاحق المحكمة الجنائية الدولية أحداً غير توماس لوبانجا هاهم ضحايا المنطقة يرون أخيراً أحد "الجلادين" المزعومين ينقل إلى لاهاي.

مواصلة وعند مقارنة التهم ضد كاتانجا بالتهم التي وجهت إلى لوبانجا، التي كانت محدودة، فإن التهم ضد كاتانجا تعتبر تهماً أكثر شمولاً.



جيرمان كاتانجا

لقد اتهم بالضلوع في أعمال لا إنسانية وفي ممارسات الاستعباد الجنسي واستخدام الأطفال تحت سن الخامسة عشر للمشاركة في إشتباكات مسلحة، واستهداف المدنيين بشكل متعمد، وفي أعمال السلب والنهب. وقد عبر إيلوي اورودهي من عصبة السلام وحقوق الإنسان برضاه قائلاً "لقد اختارت المحكمة التهم، بما في ذلك جرائم الدم التي يرى فيها الضحايا الجرائم التي تظهر العناصر الحقيقية للقسوة".

يعود الشعور بالتوازن إلى حقيقة أن كاتانجا ينتمي إلى مجموعة متحالفة مع المجموعة الرئيسية المعارضة للوبانجا. وهذا الأمر يبعث برسالة إلى الضحايا بأن كل الميليشيات يمكن أن تستهدف، كما تظهر للضحايا من مجموعة هيما السكانية التي ينتمي لها لوبانجا أن وضعهم لم يصر أمراً منسياً. وبالطبع فإن هذه الجماعة السكانية شعرت بعد اعتقال لوبانجا بأن المحكمة أحادية الجانب وأنها تستهدف جماعتهم فقط.

ومن الجانب الآخر فإنه وفقاً لرابطة التعزيز والكرامة لضحايا إيتوري (APRODIVI) فإن الضحايا من مجموعة إيتوري السكانية يملأهم الشعور بالرعب والسخط والمهانة. وصاروا ينتقدون الأمر الخاص بهذا الاعتقال بوصفه غير عادل إذ أن لوبانجا الذي كان على رأس مجموعة مسلحة أكبر حجماً قد اتهم فقط بتجنيد واستخدام أطفال تحت سن الخامسة عشر للمشاركة بنشاط في العمليات العسكرية بينما يواجه كاتانجا، الذي يرأس مجموعة أصغر حجماً، تهماً أكثر مما يواجهه لوبانجا.

ارتفعت أصوات من هيئة أصدقاء القانون الكونغولي تقول "هناك مخاوف وتزمر ورغبة في رؤية (سمكة كبيرة) تعقل بواسطة المحكمة الجنائية الدولية". ومع أن جيرمين كاتانجا، الذي يزعم أنه لعب الدور الأساسي في الهجوم على قرية بوجورو، يعتبر القائد الأعلى رتبة في قوة إيتوري للمقاومة الوطنية (FRPI) فإنه يظل (سمكة صغيرة) وبالتالي فإن نقله إلى لاهاي يدعو لقدر من التساؤل، إذا أخذنا في الاعتبار مستوى الجرائم التي ارتكبتها مجموعات أخرى مثل (FIN).

أما تحالف حقوق النساء اللاتي يعشن في أوضاع تتسم بالنزاعات فقد أصيب بالإحباط إذ أنه رغم أن جريمة الاستعباد الجنسي قد وردت في قائمة التهم إلا أن جرائم الاغتصاب والحمل القسري والعنف الجنسي الذي يبلغ درجة التعذيب لم تضمن في التهم. وقد شدد التحالف على أن من الصعب الفصل بين الاستعباد الجنسي والأشكال الأخرى للعنف الجنسي التي وقعت في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكرر التحالف الدعوة بأن "النساء والفتيات

الكنغوليات اللاتي تلقين المساعدة والدعم من منظمات المجتمع المدني ظللن ينتظرن ويأملن، منذ أن دخل نظام روما الأساسي حيز التنفيذ، اتخاذ خطوات محددة للاعتراف بالعنف الجنسي".

وأثنت منظمات محلية على التعاون بين الحكومة الكونغولية والمحكمة الجنائية الدولية الذي جعل نقل كاتانجا ممكناً. ورحب الضحايا بالرسالة التي بعثها نقل كاتانجا للوردات الحرب الآخرين بأن زمن المحاسبة قد أتى. ولكن، كما ذكرت عصبة السلام وحقوق الإنسان ورابطة التعزيز والكرامة لضحايا إيتوري "من المهم أن تتقدم المحكمة في القيام بالاعتقالات الأخرى دون الاندفاع في ذلك بعجلة شديدة"، فليس هناك سلام دون عدالة وليس هناك عدالة دون وجود محكمة منصفة ذات كفاءة، محلياً أو دولياً، على استعداد تام لمقاضاة كل الرؤوس الأساسية، داخلياً وخارجياً، دون تمييز". للمزيد من المعلومات حول

APRODIVI و LIPADHO انظر:

<http://www.vrwg.org/APRODIVI.html>
and
<http://www.vrwg.org/LIPADHO.html>



القاضي ثلاثة معايير في ما يتعلق بتوفير هوية سارية المفعول وهي: يجب أن تكون الوثيقة قد صدرت بواسطة هيئة عامة معترف بها، ويجب أن تتضمن اسم وتاريخ ميلاد مقدم الطلب، كما يجب أن تتضمن صورته الفوتوغرافية.

وأخيراً تم تسليط الضوء على أهمية المعلومات التي توفرها المنظمات غير الحكومية. وأشار القاضي إلى أنه من أجل تحديد وضع الضحية أثناء إجراءات التحقيق يجب أن تتلقى المحكمة أدلة خارجية كافية من المنظمات غير الحكومية أو من تقارير الأمم المتحدة أو غيرها من المصادر التي تعزز الحقائق التي تصفها الطلبات، خصوصاً إذا كانت هذه الحقائق مختلفة عن الحقائق المشار إليها في أوامر الاعتقال.

71 من نظام روما الأساسي أو القاعدة 171(1) من قواعد الإجراءات والإثبات).

بموازاة ذلك، قام القاضي (قاضي واحد) في الدائرة التمهيديّة رقم 2 بإصدار قرار مشابه، إلا أنه أكثر صرامة، يتعلق بالدعوى والوضع في شمال أوغندا. ومنح القاضي شتاينر ستة من مقدمي الطلبات حقاً قانونياً في الدعوى ضد جوزيف كوني وآخرين. وقد منح اثنان من مقدمي الطلبات الحق في المشاركة في الإجراءات الخاصة بالوضع في شمال أوغندا.

يتناول القرار أيضاً الشروط التي يجب تلبيتها عند تقديم الطلبات للاشتراك، بما في ذلك الحاجة لتوفير ما يثبت الهوية وإظهار ترابط منطقي في الصورة الإجمالية. وهنا وضع

مواصلة المقال الذي يوجد في الصفحة الأولى

قرار أكثر صرامة في الوضع الأوغندي

ومع ذلك فإن القرار ينبئ كل موظفي المحكمة، بما في ذلك، مكتب المدعي العام ومكتب الدفاع، باحترام سرية هويات المتقدمين والمتقدمات، وألا يشار إلى مقدمي الطلبات إلا بأرقام طلباتهم وليس بأسمائهم. أما الفشل في احترام سرية المعلومات المتعلقة بمقدمي الطلبات فإنه قد يؤدي إلى استبعاد أطراف من الإجراءات أو في فرض عقوبة مالية (المادة

السودان: يجب على الدول الـ 105 الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية أن تساند المحكمة التي أنشأتها المحكمة الجديدة تتطلب أشكالا جديدة من النفوذ الدبلوماسي والسياسي كي تنجح

بقلم ساره داريهشوري من منظمة هيومان رايتس واتش

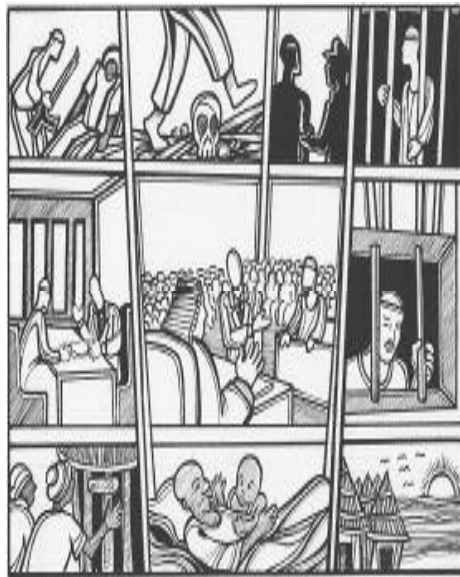
ومؤخراً أدت جهود مشتركة ومتواصلة من عدد من الدول إلى موافقة نيجريا على اعتقال تشارلس تيللر وتسليمه إلى المحكمة الخاصة بسيراليون. وعلى غرار المحكمة الجنائية الدولية، لا تملك المحكمة الخاصة بسيراليون سند مجلس الأمن كما أن مجلس الأمن لم يتدخل في عملية الاعتقال النهائية لتشارلس تيللر. لم تكن نيجريا تسعى للانضمام للاتحاد الأوربي وإنما كانت التدابير الفعالة والنشطة في الضغط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي هي التي أدت للنجاح في إقناع الدول على التعاون مع المحكمة.

إن إقناع الخرطوم بالتعاون لن يكون أمراً سهلاً. لقد أظهرت الحكومة السودانية نزوعاً شديداً لمقاومة الضغوط الدولية. ولا شك أن امتلاكها لاحتياطات نفطية وما نتج عن ذلك من علاقات دولية تتمتع بها مع الصين تضعها في موقع أقوى من غيرها من الدول التي تحمي مجرمين. ومع ذلك فإن عبء تسليم المتهمين يقع بشكل كامل على كاهل الحكومة السودانية. ويتطلب انصياع الحكومة السودانية التزاماً متواصلاً وطويلاً الأمد من الدول التي تدعم المحكمة، ورغبة أكيدة في اتخاذ إجراءات، بما في ذلك العقوبات، وذلك لضمان أن ينفذ السودان التزاماته بتسليم المتهمين وأن يساعد المحكمة الجنائية الدولية في إجراء المزيد من التحقيقات.

تواجه المحكمة الجنائية الدولية تحديات ضخمة، وتحتاج لطرق جديدة للحصول على تعاون من الدول التي تعيق عملها. لكن، الشيء المؤكد هو أن الأمور الأساسية بالنسبة للدول الـ 105 الأطراف في المحكمة تتمثل في أن تستخدم وزنها مجتمعة لفرض التعاون عند الضرورة. وفي غياب الإرادة السياسية والدعم المستدام من الدول الأطراف لتعزيز أوامر المحكمة فإن الجهود التي بذلتها لإنشاء المحكمة ستضيع هدراً. وإذا صممت الدول الأطراف عن موضوع التعزيز فإنها ستقوض وجود المحكمة وتتخلى عن الضحايا الذين ينظرون إلى المحكمة الجنائية الدولية بوصفها أملهم الوحيد في اتخاذ أي إجراء يتعلق بالعدالة، كما أنها ستبعث برسالة للسودان وغيره من الدول في ما يتعلق بمدى الالتزام تجاه المحكمة مما قد يضر بتعزيز أوامر الاعتقال الإضافية التي نأمل أن تأتي إلى دائرة الضوء في ما يتعلق بدارفور وأوضاع أخرى مقبلة.

مفهوم "التعاون" الدعم الدبلوماسي والدعم السياسي بالإضافة إلى المساعدة (كالمساعدة في التحقيقات وفي تغيير أماكن وجود الشهود). وخلافاً للمحاكم الخاصة لرواندا ويوغسلافيا السابقة، والتي أنشأها مجلس الأمن وانتفعت من سلطات التعزيز الواردة في "الفصل السابع" فإن المحكمة الجنائية الدولية تعتبر منظمة مؤسسة على اتفاقية لكنها لا تملك آليات التعزيز. ويعتمد نجاحها بشكل مباشر على إرادة الدول في دعمها بشكل فعال.

ولحسن الحظ فإن التجربة أظهرت أن جهوداً متضافرة هي التي ظلت حاسمة في إقناع الحكومات الراضية لتسليم المشتبهين في جرائم الحرب بتسليمهم للمحكمة. لقد كان تسليم صربيا 20 متهماً إلى المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة عام 2005 ، وتسليمها مؤخراً بقية المتهمين، يتعلق على نحو مباشر برغبة صربيا في تحريك المفاوضات الخاصة بانضمامها للاتحاد الأوربي وإحراز تقدم فيها. وبنفس القدر فإن ضغوط الاتحاد الأوربي على كرواتيا للتعاون بصورة كاملة مع المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة كشرط مسبق لأي مفاوضات حول الدخول للاتحاد الأوربي قد قادت إلى اعتقال القائد الكرواتي أنتي جوتوفينا في جزر الكناري في ديسمبر عام 2005.



عمر دفع الله 2007

تواجه المحكمة الجنائية الدولية أول تحدي رئيسي لها في كسب تعاون الدول لأجل جلب المتهمين في جرائم حرب إلى العدالة. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت أوامر اعتقال تتعلق بارتكاب جرائم خطيرة في دارفور. ومع أن السودان ليس طرفاً في المحكمة إلا أن قرار مجلس الأمن رقم 1593 يتطلب "التعاون الكامل مع المحكمة والمدعي العام وتوفير كل مساعدة ضرورية لهما". لكن الحكومة السودانية لم ترفض فقط تسليم أول شخصين تضمنتهما أوامر الاعتقال وإنما تورطت في ممارسات شنيعة تمثل إهانة للمحكمة ولضحايا الجرائم المرتكبة.

كان المتهمان قد وجهت لهم تهماً يبلغ عددها 51 تهمة في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وذلك لدورهما في الهجمات الوحشية على 4 بلدات في غرب دارفور. وتوفر الأدلة المعروضة أمام المحكمة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن المتهمين الاثنين قد جُداً ومولاً وسلحاً مليشيات الجنجويد التي قتلت مئات من المدنيين واغتصبت بشكل متكرر العديد من النساء، وحطمت عدداً من القرى مما نتج عنه تحول عشرات الآلاف من السكان إلى نازحين، وأدمت العشرات من الرجال بعد محاكمات إيجازية كجزء من استراتيجية لحملة مناهضة للتمرد.

ما زال أحد المشتبهين، وهو أحمد هارون الذي كان وزير الدولة السابق في وزارة الداخلية المسؤول عن الأمن في دارفور، وزيراً للشئون الإنسانية في دارفور وقد عين مؤخراً في لجنة يتضمن تفويضها النظر في الشكاوى التي تتعلق بحقوق الإنسان. أما المتهم الآخر، علي كوشيب، وهو أحد كبار قيادات المليشيات والمسئول عن آلاف من عناصر مليشيات الجنجويد من الذين قاتلوا خلال الأحداث التي وقعت في عامي 2003 و2004، فإنه كان رهن الاعتقال في السودان بسبب حوادث أخرى في دارفور، لكن وفقاً لوزارة الخارجية السودانية فقد أطلق سراحه مؤخراً. ويأتي هذا كإجراء مذهب بالمجتمع الدولي وكانتهامك مباشر لواجبات حكومة السودان في التعاون مع المحكمة، كما انه يأتي أيضاً كإهانة شنيعة لضحايا دارفور الذين فقدوا الأمل في وجود محاسبة على المستوى المحلي.

يعتبر تعاون الدولة مع المحكمة الجنائية الدولية بمثابة كعب أخيل. ويشمل

إحراز تقدّم في استراتيجية دور الضحايا

ديديرا برييرا رئيس قسم الضحايا والمحامين يحدثنا عن مبادرة المحكمة في تطوير رؤية موحدة حول دور الضحايا

والمعلومات والاشتراك والحماية والدعم والتمثيل القانوني وجبر الضرر. لقد جددنا أيضاً أشكال التفويض والمسؤوليات المختلفة لكل كيان من كيانات المحكمة تجاه الضحايا (لضمان أن يكون للضحايا تجربة متكاملة عن المحكمة).

إن الكيانات المختلفة التي تشترك في العملية هي: وحدة الضحايا والشهود، وحدة اشتراك الضحايا وجبر الضرر، قسم توفير المعلومات للجهاور، مكتب المحامي العام للدفاع، الصندوق الاستئماني للضحايا. وتتدخل الرئاسة أيضاً كمرقب.

ظلت تُجرى بعض اللقاءات وعمليات التبادل الداخليّة، وظلنا نعمل على ضم مكتب المحامي العام للدفاع لأن من المهم ألا تحدث تعقيدات قضائية يكون على الدفاع في ما بعد أن يرفعها. وهكذا فإن مكتب المحامي العام للدفاع قد صار سلفاً جهة مشاركة في النقاشات.

نود كفاءة إجراء مشاورات خارجية مع المنظمات غير الحكومية في الربع الأول من عام 2008، وبمجرد أن نتوصل إلى إعداد مسودة للمشروع سنطلع المنظمات غير الحكومية عليها وسنطالب المنظمات أن تزودنا بأرائها.

5- هناك حديث عن مؤشرات الأداء بالنسبة للعمل المتعلق بالضحايا. ما هي آراءك في هذا الصدد؟

نعم. للمؤشرات أهمية كبيرة في تقييم نوعية الاستراتيجية التي سنضعها موضع التنفيذ. وحينما نتحدث عن الاستراتيجية فمن المهم بشكل جلي معرفة ما إذا كانت الاستراتيجية سنتناول الأهداف التي تم تعيينها.

لذلك يجب علينا تعيين مؤشرات لـ: (1) قياس أثر الاستراتيجية إزاء الضحايا والمجتمعات.

(2) قياس الأثر على مجمل أهداف المحكمة.

صرنا نستخدم كمصادر الهام لنا مجموعة صغيرة من المؤشرات التي وضعها قسم المعلومات الذي يتمتع باستراتيجية أكثر تقدماً.. ونحن منفتحون كثيراً لكن يجب أن تكون المؤشرات واقعية بركن لها. وقد لاحظنا ذلك سلفاً على المستوى النوعي في التواصل في ما يتعلق بالطلب الذي يتم تلقيه. ويعتبر واقع أننا نتلقى طلبات أكثر اكتمالاً للاشتراك طريقة جيدة في تقييم ما إذا كانت استراتيجيةنا ناجحة. ومع ذلك نود بصورة أكيدة أن نتبادل الخبرات مع المنظمات غير الحكومية حول هذا الموضوع إذ أنها كثيراً ما تكون أكثر خبرة في مجالات الأشكال والتقييم.

عانونه وأن نتاح لهم فرصة عرض رواياتهم لما حدث. لقد هزّني إخلاص هؤلاء الناس وهشاشتهم لذلك قرّرنا في القسم، عقب هذه اللقاءات، مضاعفة بظننا ليس فقط من الناحية الأمنية وإنما أيضاً من الناحية السيكلوجية. ويجب ألا يعيد عمل المحكمة تحويل أولئك الناس ثانية إلى ضحايا. أقدمت دول أطراف في المحكمة على تشجيع المحكمة أن تنظر بعين الاعتبار للضحايا في ما يتعلق بخطةها الاستراتيجية.

3- أقدمت دول أطراف في المحكمة على تشجيع المحكمة أن تنظر بعين الاعتبار للضحايا في ما يتعلق بخطةها الاستراتيجية لماذا تعتقد أن هذا أمراً هاماً؟

يعتبر موضوع الضحايا موضوعاً يطرح العديد من التوقعات. وتود الدول الأطراف أن تكون لها أفكار محددة حول الكيفية التي ستعمل بها لتأمين هذه التوقعات. ولن تطرح استراتيجية دور الضحايا، على أيّ وجه من الوجوه، للتساؤل، حق القضاة في اتخاذ قرارات في ما يتعلق بالضحايا والتي هي بالفعل قراراتهم.



ديديرا برييرا

إن أهداف المحكمة هي في ضمان أن يستطيع كل المشاركين الاستفادة من الحقوق التي منحت لهم. وفوق ذلك، وفي ما يتعلق بالضحايا، فإن الهدف هو أيضاً كفاءة الايصير موضوع اشتراك الضحايا موضوعاً فالتأ.

4- نعلم أن المحكمة قد طوّرت قسم محكمة خاص بالضحايا. ما هي مرامي هذه المبادرة ومن المشارك فيها؟

إن هدف الاستراتيجية هي ضمان أن نستطيع، في كل الميادين الوظيفية للمحكمة ذات الصلة بالضحايا، أن نقيم جيداً التحديات والاستراتيجيات لإدارة هذه المجالات. وهذه المحاولات هي، على سبيل المثال، الوصول

1- السيد برييرا، بوصفك رئيس قسم الضحايا والمحامين نود أن تحدثنا قليلاً عن ما يفعله القسم في ما يتعلق بالضحايا؟

برييرا: وجد قسمنا نفسه في نفس مستوى قلم كتاب المحكمة. ويتلخّص دوره الأساسي، في ما يتعلق بالضحايا، في ضمان أن تكون حقوق الضحايا فعّالة. ويساهم القسم في ضمان أن يتمكن الضحايا ومقدمو الطلبات من تقديم طلباتهم للاشتراك في الإجراءات وجبر الضرر بشكل فعّال. وبغير ذلك تظل حقوق الضحايا حقوقاً نظرية. فمثلاً نتعهد بالتواصل مع الأقسام الأخرى للمحكمة لضمان أن تكون يكون أكبر عدد من الجماعات السكانية المتأثرة بالجرائم التي تخضع للسلطة القضائية للمحكمة مدرّكاً للإمكانيات التي يمكن للمحكمة أن توفرها له، وبالتالي فإننا نسهّل سبل بلوغ هذه للعدالة.

ومن المظاهر الأخرى لعمل القسم انه يدير برنامج العون القانوني للضحايا. فإذا كان هناك ضحايا لا يملكون عوناً قانونياً فإن القسم يوفر لهم محامياً من قائمة المحامين التابعين للقسم أو من مكتب المحامي العام للضحايا الذي تتولى إدارته زميلتنا باولينا ماسيدا.

2- السيد برييرا، هل لكم أيّ اتصال شخصي بضحايا (ضحايا الأوضاع التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية أو غيرها) وكيف شكلت مثل تلك الخبرات إلهاماً لكم في عملكم؟

- نعم، كانت لي صلات بضحايا ولكننا نتحاشى أن تكون لنا اتصالات مباشرة، وذلك لأجل تقليص المخاطر إلى الحد الأدنى. إن القيام باتصال واحد بسيط بين المحكمة وبعض المجتمعات المتأثرة يمكن أن يضع أفرادها في مخاطر.

ومع ذلك، وبالرغم من هذه الطريقة الحذرة، فإن لنا صلات مباشرة بضحايا خصوصاً أولئك الضحايا العموميين، وهم ليس بالضرورة من تم الاعتراف بهم بواسطة المحكمة كضحايا. وفي هذا المجال التقينا بضحايا- وكانت هذه اللقاءات قد تركت تأثيراً عميقاً عندي. لقد عانى هؤلاء الناس معاناة شديدة تركت آثارها على أجسادهم. وتطرقوا في اللقاءات لعدة جرائم تقع في إطار السلطة القضائية للمحكمة. وتعرض بعضهم إلى الاغتصاب وآخرون تعرضوا للتنشويه والبعث قطعت شفاههم أو أطرافهم.. وتعرض أحدهم لهذه الجرائم مجتمعة.

أما الأمر الذي ترك أثراً يفوق غيره فهو أن العنصر المالي لم يكن الموضوع الأساسي. وبالنسبة لهم فإن ما يهمهم كان الاعتراف بما

مجموعة عمل حقوق الضحايا الأوغندية تصدر بياناً حول اتفاقية جوبا للمحاسبة



اعضاء مجموعة عمل حقوق الضحايا الاوغندية يعدون البيان في ليرا، اكتوبر 2007

3) يجب تسهيل إمكانية اشتراك الضحايا ومجموعات الضحايا، بشكل حيوي، في عملية السلام وفي كل الآليات المحاسبة لكفالة أن تحظى وجهات نظرهم ومصالحهم ومخاوفهم بالاهتمام والاحترام والإنفاذ.

حول حق الضحايا في الحصول على المعلومات:

4) يجب تزويد الضحايا بمعلومات دقيقة وملئمة حول حقوقهم وذلك عبر برنامج حكومي مدروس في إطار شراكة مع مجموعات حقوق الضحايا والمجتمع المدني لتمكينهم من معرفة حقوقهم.

5) يجب أن يوفر جيش/حركة الرب للمقاومة معلومات حول كل النساء والأطفال المختطفين، وحول من مات منهم وأماكن قبور من ماتوا، بالإضافة إلى تسريح كل الأطفال والنساء اللاتي لم يزلن بين صفوفه.

حول الحاجة إلى قوانين وآليات تراعي أوضاع الضحايا

6) يجب على الحكومة أن تسن قوانين وتؤسس لسياسات لحماية المختطفين والأطفال المولودين في أماكن الاحتجاز من التعرض للوصمة والتمييز وحرمانهم من حقوقهم (بما في ذلك حقوق الوراثة) والتأكد من دمجهم بشكل صحيح في مجتمعاتهم المحلية عبر الدعم التعليمي والنفسي-الاجتماعي وغير ذلك من البرامج الإيجابية.

7) يجب تعديل الآليات العدالة التقليدية لكي تضع اعتباراً أكبر لحقوق الضحايا ونوع الجنس (الجنس).

أ) طلب الغفران والتعهد بعدم تكرار الجرائم التي ارتكبت خلال فترة النزاع التي امتدت لأكثر من عقدين من السنوات.
ب) المحاسبة في ما يتعلق بالأشخاص المختطفين بما في ذلك النساء والأطفال الذين يقبعون في أماكن الاعتقال.
ج) إطلاق سراح كل المختطفين بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص المعوقين والأشخاص المصابين بنقص المناعة المكتسبة/الإيدز.

توصي بأنه يجب على كل الأطراف، خصوصاً حكومة أوغندا، النظر في الأمور التالية عند التوقيع على بروتوكولات المحاسبة والمصالحة:

حول حقوق الضحايا في المساعدة:

1) يجب أن تنال طلبات الضحايا الذين تتطلب حالاتهم العناية الصحية والنفسية العاجلة، وغيرها من أشكال العناية، الاستجابة العاجلة في أسرع وقت ممكن خلال عملية السلام المتواصلة، وذلك عبر تأسيس وحدات متخصصة ذات صلة بذلك في المستشفيات والمراكز الصحية.

2) يجب على القادة الثقافيين والتقليديين اتخاذ التدابير لتحديد وتوفير المساعدة والحماية للأطفال الذين يولدون في مراكز الاحتجاز وكفالة أن يحصل أولئك الأطفال على إحساس بالانتماء والهوية.

حول حقوق الضحايا في الوصول إلى العدالة:

تمثل مجموعة عمل حقوق الضحايا الأوغندية تحالفاً فضفاضاً مكوناً من منظمات غير حكومية في أوغندا تعمل مع الضحايا وفي الموضوعات المتعلقة بحقوق الضحايا. وتتلخص أهداف المجموعة في الدفاع عن حقوق الضحايا، خصوصاً تلك المتعلقة بالنزاع في شمال أوغندا. وقد تأسست المجموعة عام 2006 عقب اجتماع مجموعة عمل حقوق الضحايا وفي ثاني اجتماع خاص بأوغندا. عقد في كمبالا.

تجمع نحو 20 عضواً من المجموعة في ورشة عمل دامت ثلاثة أيام في أكتوبر 2007 في ليرا لمناقشة اتفاقية جوبا للمحاسبة والمصالحة والتي تم التوقيع عليها في 29 يونيو 2007.

أدناه مقتطف من بيان مجموعة عمل حقوق الضحايا الأوغندية. وقد نشرت (صنادي فيشان) البيان كاملاً في أوغندا في 13 نوفمبر 2007. ويمكن الحصول على البيان كاملاً على الموقع:

<http://www.vrwg.org/UVRWG.html>.

مجموعة عمل حقوق الضحايا الأوغندية

إذ تتشمن جهود كل من حكومة أوغندا وحركة/جيش اللورد للمقاومة في التوقيع على اتفاقية وقف العدائيات في 2 مايو 2007 و اتفاقية الحلول الشاملة في الثاني من مايو 2007 واتفاقية المحاسبة والمصالحة في التاسع والعشرين من يونيو 2007.

وإذ تتشمن الاعتراف بحقوق الضحايا والنص عليها في مبادئ اتفاقية المحاسبة والمصالحة، خصوصاً الفقرات 4 و 8 و 9 المتعلقة بالمحاسبة وبالمكافآت الخاصة بجبر الضرر عموماً.

تضم صوتها للإعلانات والبيانات التي أصدرتها منظمات المجتمع المدني داعية إلى محاسبة كل فرد يُزعم أنه ارتكب جرائم فظيعة أو انتهاكات لحقوق الإنسان. تؤيد الجهود المحددة التي تهدف إلى تحقيق العدالة في ما يتعلق بارتكاب جرائم فظيعة ترتكب خلال النزاعات، بما في ذلك المحاكمات الوطنية والدولية للجرائم الفظيعة كما تشير لها اتفاقية المحاسبة والمصالحة.

تلاحظ أن الضحايا أو مجموعات الضحايا غير منخرطين كلياً أو على نحو نشط في مداولات تهدف إلى بلوغ السلام من خلال اتفاقية جوبا للمحاسبة والمصالحة.

تشعر بالاحباط في أن جيش/حركة الرب للمقاومة لم يلتزم في الاتفاقية بـ:

البقية على الصفحة التالية

8) يجب أن تتخذ آليات العدالة التقليدية التدابير لضمان وجود معاملة متساوية وحماية للكرامة بالإضافة إلى ضمان الخصوصية والأمان للنساء والأطفال.

9) يجب أن يكون القادة التقليديين والثقافيين مدربين في مجال حقوق الضحايا، خصوصاً حقوق الأطفال والنساء، حتى يكونوا ملمين بها حينما يتولون إدارة الممارسات التقليدية للعدالة.



أعضاء مجموعة عمل حقوق الضحايا الأوغندية يعنون البيان في ليرا، أكتوبر 2007

وثانوي، مهني وعم، للضحايا ولمجتمعاتهم المحلية، بما في ذلك إعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية كالطرق والمدارس والمستشفيات.

14) يجب أن تعكس معاقبة أيّ فرد يدان في ارتكاب جرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان، خلال فترة النزاع، فداحة الجرم المرتكب دون تمييز بين من يتبعون للدولة ومن لا يتبعون لها.

15) يجب أن يسمح جيش/حركة الرب للمقاومة بمنح وكالات العون الإنساني والصليب الأحمر الدولي الفرصة الكاملة للوصول إلى الضحايا في أماكن الاحتجاز، خصوصاً النساء والأطفال، وذلك لتقديم المساعدة لهم.

16) يجب، خلال عملية التسوية، تزويد الضحايا بالمتطلبات الأساسية التي يحتاجون إليها لبدء حياتهم الجديدة، بما في ذلك أدوات الزراعة والحاجات الأساسية التي تقدم من خلال برامج حكومية تنسم بالشفافية.

12) يجب أن يكون هناك برنامج حكومي مدروس لترميم ما تحطم في المناطق المتأثرة بالحرب في شمال أوغندا لتسهيل عودة سريعة وأمنة للنازحين من المعسكرات إلى ديارهم.

13) يجب على الحكومة تعزيز وإنفاذ برامج محو أمية للنازحين وتوفير تعليم ابتدائي

حول حقوق الضحايا في الاشتراك:

10) يجب إنشاء صندوق خاص للضحايا يمكن أن تدفع منه جبر الأضرار، ويجب أن يكون لحكومة أوغندا الدور القيادي في تحريك موارد للصندوق.

11) يجب أن تدار جبر الأضرار المقدمة من الحكومة، لصالح الضحايا في مناطق النزاع، من خلال مفوضية وطنية لجبر الضرر.

حملة مناهضة الاغتصاب بوصفه تكتيكا حربياً تتلقى دعم الصندوق الاستئماني

منظمة كاريتاس- القسم الفرنسي تحدثنا عن مشروعها الثلاثي

لقد قرأت على مدى سنوات ووثائق تتعلق بتأسيس الصندوق، ووجدت أن من الدهش أن يكون هناك هيكل متصل بالمحكمة وفي الوقت نفسه مستقل عنها، وله تفويض لمساعدة الضحايا في بناء ذواتهم حتى في أوضاع قد لا تُعرض أمام المحكمة. وقد كانت سعادتني غامرة حين علمت بأنه تم تعيين المدير التنفيذي في نهاية عام 2006. وقد لمست قدرة السيد لابيريري على الاستماع المتعقل منذ اجتماعنا الأول بعد وقت وجيز من تعيينه.

وقد صار في استطاعتنا في ما بعد ان نتبادل الحديث عن تجاربنا وأحاسيسنا وبرامجنا بصورة حرة للغاية. وكان تطوّر المشروع بمثابة جهد تفاعلي بين شركائنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية(جنوب كیفو) ومنظمة كاريتاس- القسم الفرنسي ومساهمة والصندوق الاستئماني للضحايا.

وقد أسسنا هيكل اتصالات مرن بين الأطراف المختلفة، ليس فقط لعرض المشروع لأجل الدعم وإنما أيضا بالنظر إلى إدارة المشروع الثلاثي.

3- شدد الصندوق الاستئماني على أهمية دعم قدرات الضحايا عبر

بأكملها تشمل الرجال والنساء والأطفال، مما يمضي إلى ابعد من أنها مجرد مجموع الأفراد الضحايا.

الرجال غائبون عن شهادات الاغتصاب بينما هم أيضاً ضحايا للاغتصاب والعنف الجنسي كتكتيك في الحرب. ويعتبر الاستماع للرجال ومساندتهم شأناً على نفس أهمية العمل الذي يجري مع النساء لأجل إعادة بناء ذواتهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم.

للمشروع بعد دولي وبعد مصغّر (micro) أو محلي. فمن ناحية سيمكن المشروع المجتمعات الضحية من الإدلاء بروايتها عن ماضيها الصعب والتفكير في مستقبلها. ومن الناحية الأخرى سيشرك المجتمع الدولي في الاستماع بحساسية إلى هذا البيان الجماعي والمساهمة في إعادة تأهيل المجتمعات المعنية.

2- كيف سمعت أولاً عن الصندوق الاستئماني وكيف وجدت الخبرة الكافية للتقدم بطلب للدعم؟

1- أنجيلا مينزوني- ديروشييه، أنت منخرطة في مشروع تلقى دعماً من الصندوق الاستئماني للضحايا. هل يمكنك أن تحدثنا عنه؟

يعتبر هذا المشروع بمثابة حملة دعائية ضد استخدام الاغتصاب كتكتيك في الحروب. وقد دشنت منظمة كاريتاس- القسم الفرنسي المشروع في يونيو 2004 عقب مساهمات قدمها شركاء ميدانيون، وبشكل خاص من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بعد تحليلنا لتقارير وردت من منظمات غير حكومية متنوّعة ومن مصادر أخرى عديدة توصلنا إلى النتائج التالية التي تفود المشروع الذي يسانده الآن الصندوق الاستئماني للضحايا:

على المستوى المحلي هناك تشوُّش بين الاغتصاب المنزلي والاغتصاب كتكتيك في الحرب. ويكمن الاختلاف في الدافع للفعل، الفعل في حد ذاته، وفي نفس الوقت، السياق الذي يتم فيه الفعل. والأكثر أهمية أن الضحايا قد يكونون مجتمعات

برنامج المساعدة الانتقالي. كيف سيتم ذلك في حالة هذا المشروع الأول؟

تعزيز قدرات الضحايا في هذا السياق تستلزم التالي:

- تسهيل قدرة المجتمعات الضحية على التعبير (السابق لإعادة التأهيل). وتعلق هذه الفكرة بتسهيل قدرة الضحايا على التعبير على نطاق واسع. وتعتبر هذه الخطوة أساسية في تجاوز الإحساس بالوصمة، كما يعتبر ذلك أيضاً مفتاحاً لضمان أن تكون مبادرات إعادة تأهيل الضحايا التي يتعهد بها المجتمع الدولي ذات صلة بوضعهم كضحايا.
- إقامة أنظمة إعادة تأهيل مستدامة كي تستطيع المجتمعات الضحية أن تبني مستقبلها بنفسها، خطوة فخطوة. إن إعادة التأهيل المستدامة التي تتقدم من القاعدة إلى أعلى (من تحت) تدوم طويلاً ولا تكون عرضة للسرقة أو النهب من معتدين.

4- هل هناك تبعات أمنية على الضحايا الذين يتلقون مساعدات من الصندوق؟

بالطبع هناك مخاطر. فالحياة اليومية لهذه المجتمعات ظلت تدور حول المخاطر على مدى سنوات. ويستخدم الضحايا كلمة "باتاتوماليزا" للتعبير عن ذلك. إن الاغتصاب والعنف الجنسي والمذابح مازالت جزءاً من تكتيكات الحرب المستخدمة في المنطقة. كما أن شركاء المجتمع المدني المحليين الذين يتولون قيادة هذا المشروع يواجهون المخاطر طوال الوقت. إن شجاعتهم وتقانيهم في العمل يمثل درساً حقيقياً بالنسبة لي وأنا أساندهم من على البعد، كما أنني أقوم بمهام ميدانية من وقت لآخر. ونحن نأمل أن هذه المخاطر التي نواجهها بصورة مشتركة ستجعلنا أقوياء

حتى ولو كانت هشاشة الوضع مازالت شديدة.

ليس هناك خطر محدد في تلقي دعم من الصندوق الاستئماني حتى الآن فإنفاذ المشروع ما زال في أطواره الأولى وهذا الأمر ستم مراقبته.

5- بوصفك تعملين مع الضحايا وتتفاعلين مع المحكمة، كيف تقيمين عمل المحكمة في ما يتعلق بالضحايا؟

إن تفاعلي مع المحكمة ومع الوحدات المختلفة التي تتعلق بالضحايا ظل اقل حجماً من تفاعلي مع الصندوق الاستئماني للضحايا. ولكن انطباعي هو أن هناك اختلافاً بين تصورات المحكمة عن الضحايا وتصوراتهم عن المحكمة. إن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يتحدث عن جرائم واسعة النطاق وبشكل منظم ولكن منهج المحكمة في العمل يستند إلى جرائم مفردة. ولكن الضحايا أنفسهم يعرفون أنهم ليس أفراداً معزولين وإنما ضحايا عنف جماعي.

ألا يجدر بالمحكمة أن تحاول العمل مع ضحايا الجرائم الجماعية بشكل جماعي بدلاً من التركيز على أفراد قليلين لن يكونوا أبداً ممثلين للضحايا بشكل شامل لا في أعين الضحايا أو في أعين أسرهم أو مجتمعاتهم؟ لا يمكن لتعزيز القدرات أن يركز على قلة من الأفراد وإنما يجب تعزيز قدرات الجماعة السكانية وهيكلها إذا كان تعزيز القدرات يعني شيئاً آخر غير تركيز السلطة في أيادي قليلة.

هناك ثغرة أخرى تتعلق بالعملية التي تتبعها المحكمة في اتخاذ القرار. فمن الأشياء التي لا يجد الضحايا تفسيراً لها مسألة لماذا تعترف المحكمة ببعض بينما

لا تعترف بأخرين في نفس القضية. وفي نفس الوقت فإن من المستحيل للضحايا فهم لماذا يتم اعتماد تهم معينة ضد متهم بينما لا تعتمد تهم أخرى. ومن الصعب عليهم أيضاً فهم لماذا يعزز مسؤولو المحكمة أنواعاً أخرى من العدالة المحلية أو التقليدية أو غيرها مالم يُشرح لهم السياق الذي تعمل المحكمة في إطاره. ولا يمكن مجابهة هذه الأسئلة إلا بتوجه يأتي من القاعدة إلى أعلى (من تحت) وليس بواسطة تدريب من أعلى إلى أسفل. وفوق ذلك فقد أُقترح أن تُطور المحكمة طرق إدارة عملياتها لأجل أن تعطي الضحايا رؤية أكثر توحداً في عملياتها وسياقاً أكثر اطمئناناً لعدالة دولية.

الثغرة الثالثة ثغرة في التصور: تستخدم مفاهيم مثل شريك ومتسلم رهان وزبون في مواد برنامج المحكمة للتواصل. وتعتبر هذه المصطلحات شديدة التعقيد ولا تمثل جزءاً من الإطار التصوري لمعظم الضحايا. وإذا كان على المحكمة أن تتواصل مع وسطاء محليين أو ضحايا فإنها قد تحتاج إلى أن تسأل المشاركين في الحوار كيف يرون أنفسهم في علاقتهم مع المحكمة دون فرض "أوصاف" أو فكرة جامدة "واحدة تناسب الجميع" حول كيف يريدون للكليات المحلية أن تتفاعل مع المحكمة.

تلقي الحملة القانونية ضد الاغتصاب كسلاح في الحرب التشجيع من منظمة كاريتاس- القسم الفرنسي وتلقى الدعم من أعضاء الراصد الدولي لاستخدام الاغتصاب كسلاح حرب.

www.viol-tactique-de-guerre.org.●



صورة غير ذات صلة: نساء ينتظرن تلقي العناية الصحية في جوما

حان الأوان لطرح موضوع اشتراك الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية

كارلا فيرستمان

الاستبعاد. إن التعامل مع ضحامة الجرائم يعتبر المبرر لوجود المحكمة نفسها. وبدلاً عن ذلك فإن نظام اشتراك الضحايا يحتاج لتسليط ضوء نقدي عليه بهدف الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية هي: من ولماذا، وكيف (والأخير-كيف- هو الأكثر أهمية بين هذه الأسئلة الثلاث).

إن معالجة المحكمة لاشتراك الضحايا، على مستوى الممارسة، يتعارض مع الحقائق الموجودة على أرض الواقع. فالمخاطر الأمنية لا تسمح إلا بالقليل من الحوافز للضحايا بالتقدم إلى المحكمة حين يكون من المستحيل تأمين الحماية طويلة الأمد لهم. وتشمل المشاكل الأخرى استثمارات معقدة ومرهقة تتكون من 17 صفحة مع استثمارات أخرى محتملة لإثبات العوز (في الدول التي يكون فيها متوسط دخل الفرد أقل من دولار واحد في اليوم) بالإضافة إلى افتقار الضحايا لفهم ما يستلزمه الاشتراك.

وتعتبر النتيجة مربكة للضحايا الذين يريد أغلبهم مجرد السعي إلى العدالة بطريقة ملموسة. إن وجود محامي في لاهاي لا يزود بشكل دائم بأموال تكفي لتنفيذ ما يطلب منه وإرسال تقارير بما يجري قوله و فعله لا يمكن أن يترجم إلى تجربة عدالة حقيقية. إن إبداع ومرونة أكبر في الاشتراك تشمل وجود أماكن للجلسات تشجع اشتراكاً متكاملًا تعتبر ضرورية.

إن التعامل الراهن مع طلبات الضحايا تمنع أيضاً الأداء الذي لا توقعه عوائق في النظر للقضايا. فالعملية فردية بينما يشير واقع الأمر إلى أن أولئك الذين يمنحون في نهاية الأمر حق الاشتراك يجب أن يقوموا بذلك على أساس جماعي مع وجود فرصة ضئيلة للصوت الفردي. وحالياً يطلب من الدفاع والادعاء الرد على كل حالة واردة في طلب كحالة قائمة بذاتها، وهو أمر أثبت أنه مضيق للزمن وغير فعال.

ولكي تأتي المحكمة الجنائية الدولية بعدالة متكاملة للضحايا فإنها تحتاج أن تضع نفسها في سياق المجتمعات وتفكر بشكل خلاق في طرق تستطيع بها أن تدمج عملياتها مع الحاجات المحلية والأعراف والحساسيات. ولا يمكن قياس العدالة بالأحكام وحدها، وإنما يجب الوصول إليها من خلال عملية منصفة تعزز حقوق وكرامة أولئك الذين مثلوا أمامها وأولئك الذين تأثروا أكثر من غيرهم بها.

ولكن على صعيد الممارسة فإن إدارة المحكمة وبيروقراطيتها وعملية إنفاذ استراتيجياتها في المقاضاة لخطتها الاستراتيجية تشير إلى أن أهدافها أكثر تقييداً من ذلك.

إن الاختلاف بين تفويض المحكمة و عملية الإنفاذ الحالية يمكن توضيحها بطرق عديدة. وربما أن الأمر هو مجرد عقلنة. إن المحكمة وهي مواجهة بتفويض صعب وموارد محدودة وبالحاجة لإظهار نجاحات سريعة، قد حدت ضمناً من أهدافها إلى ما يعتبر ممكناً التحكم فيه وما يمكن تحقيقه تاركة العمل الأوسع في التحول الاجتماعي لأطراف أخرى يعتقد أنها الأنسب.



وبالمقابل فإن هذا الاختلاف يمكن تفسيره كاعتقاد بأن تحقيق نجاحات سريعة للمحكمة يمكن، بشكل ما، أن يكون له تأثير يشكل تحولاً. ويمكن لمقاضاة ناجحة أن تكون كافية لإعطاء معنى أوسع للمجتمعات المحلية وإظهار مدى احتقار المجتمع الدولي للجرائم. وبالإضافة إلى ذلك فإن المحكمة تعمل سلفاً ما هو ضروري لتحقيق التحول الاجتماعي؛ وأن الأنظمة والعملية والموضوعات أو المتصورة تعتبر كافية لجلب تأثير يفضي إلى التحول في المجتمعات المحلية.

في المحكمة الجنائية الدولية يقف "المحافظون الواقعيون" مع الموقف الذي يُلخص في: " فلننقل ما نعرفه ونتوقف عند هذا الحد قيل أن يدركنا الفشل". أما المثاليون فيفكرون بأنهم يفعلون ما يكفي لتحقيق التحول الواسع والمرجى. والخطأ في الموقف الثاني يعتبر هائلاً ويمكن أن يبعث بدلالات متناقضة للضحايا والمجتمعات الأكثر تأثراً بالجرائم.

ومع تزايد عدد طلبات الضحايا صارت حاجة المحكمة لتبني نظام فاعل لمراجعة الطلبات، وطرق فعالة للاشتراك، أكثر إحاحاً. ويجب ألا ينظر إلى العدد المحتمل من الضحايا الذين سيقدّمون بطلبات وحجم ما فقده ك"مشكلة" تحتاج للاستيعاب العقلاني أو

تعتبر أحكام المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بالضحايا جزءاً لا يتجزأ من تفويض المحكمة، وإذا تم إنفاذها بنجاح فإنها تصير محورية بالنسبة للأهداف العريضة للمحكمة في الردع، بشكل عام، للجرائم، وفي التحول الاجتماعي.

لقد ثبت أن ترجمة هذه الأحكام إلى حقوق تمارس عملياً يمثل تحدياً كبيراً. وقد يحتل مئات الآلاف من الضحايا مرتبة ضحايا في المحكمة مما يشكل صعوبات لوجيستية أمام اشتراك حقيقي للضحايا. وبجانب ذلك قد تعاق ترجمة هذه الأحكام إلى واقع عملي نتيجة المخاطر الأمنية والبنية التحتية الفقيرة للاتصالات. ويعتبر البعض هذه التحديات "مشكلة"، ولن يعمل نظام اشتراك الضحايا إلا في حل "المشكلة" المتعلقة بوجود العديد من الضحايا وحدها.

لكن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب تستتبع وجود عدد كبير من الضحايا. وهذه ليست مشكلة وإنما جزءاً ملازماً للجرائم. وبالتالي فإن عدداً كبيراً من الضحايا يجب أن يكونوا نقطة البداية التي يجب على المرء أن ينظر منها كيف تستطيع المحكمة الجنائية الدولية أن تنجز تفويضها بنجاح.

يمكن مقارنة الموضوعات بطريقتين: أولاً، وضع أهداف المحكمة الجنائية الدولية بأكثر قدر ممكن من الاعتدال آخذين في الاعتبار التحديات الضخمة للعدالة. ومن هذا المنظور فإن من الأمور شديدة الصعوبة جمع الأدلة وإثبات الجرائم وتأمين صدور إدانات. لذلك فإن الهدف هو المحافظة، قدر الامكان، على الأشياء بسيطة لتحقيق نتائج سريعة تتميز بالشفافية. ويعترف هذا النموذج بالواجب الأساسي للمحكمة في المقاضاة؛ وكل ما عدا ذلك يعتبر هامشياً في أفضل الظروف.

أما النموذج الثاني فهو أكثر طموحاً إذ يتصور عملية موجهة نحو سياق أوسع وذات تأثير حاسم في المجتمع المتأثر. ولكن الالتزام بذلك النموذج له تبعات خطيرة يجب النص عليها بوضوح وملاحقتها بشكل نشط كجزء أصيل لنجاح المحكمة.

عندما ننظر إلى ما وصلت إليه المحكمة الجنائية الدولية اليوم يبدو أن السياسات والتدابير تتراوح بين وجهتي النظر هاتين. فمن ناحية فإن ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والأحكام الخاصة بالاشتراك وجبر الضرر في نظام المحكمة الأساسي والقواعد وفي النظام التكاملي للمحكمة، كلها تتحدث عن هذا النموذج.

For information please contact

Mariana Goetz - mariana@redress.org

The REDRESS Trust, 87 Vauxhall Walk London SE11 5HJ

Tel: +44 (0)207 793 1777 Fax: +44 (0)207 793 1719

www.vrwg.org

منظمة العفو الدولية، مركز العدالة والمصالحة، التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان أولاً، مراقبة حقوق الإنسان، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الجمعية الدولية للدراسات النفسية، جستيكا إيت باكس، المؤسسة الطبية للعناية بضغوط جراح التعذيب، برلمانيو النشاط العالمي، ريدريس، المبادرات النسائية للعدالة الجنديرية.

ريدريس تبدي خالص الإمتنان الي مؤسسة جون د. و كاثرين ت. ماك آرثر

Access

حقوق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية

نشرة مجموعة عمل حقوق الضحايا - العدد 10 - شتاء 2007